



التحول الديموغرافي في الجنوب الليبي في الفترة من 2011 – 2025

د. محمد سالم بن سعيد

استاذ مساعد ، علوم سياسية

جامعة مصراتة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية

m.bensaeed@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ النشر: 2026/8/1

تاريخ الاستلام: 2026/6/23

الملخص : تهدف هذه الورقة العلمية إلى تحليل التغيرات الديموغرافية التي شهدتها الجنوب الليبي خلال الفترة (2011–2025)، في ظل التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية التي عرفتتها ليبيا بعد عام 2011. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف البيانات السكانية الثانوية الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية، وتحليل مؤشرات الهجرة، النزوح الداخلي، والتركيب العمري والتوزيع الجغرافي للسكان. وتتوصل الورقة إلى أن الجنوب الليبي شهد اختلالاً ديموغرافياً واضحاً نتيجة تداخل عوامل الصراع المسلح، ضعف التنمية، وتدفعات الهجرة غير النظامية، مما أفرز آثاراً اجتماعية واقتصادية وأمنية عميقة. وتختتم الدراسة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم التخطيط السكاني والسياسات التنموية المستدامة . الكلمات المفتاحية: التغير الديموغرافي، الجنوب الليبي، النزوح الداخلي، الهجرة غير النظامية، فزان ..

Demographic Transformation in Southern Libya During the Period 2011–2025

Dr.Mohammed Salem Bin Saeed

Assistant Professor, Political Science

Misrata University- Faculty of Economics and Political Science

Abstract: This scientific paper aims to analyze the demographic changes that southern Libya witnessed during the period (2011–2025), in light of the political, security and economic transformations that Libya experienced after 2011.

This study employs a descriptive-analytical approach, utilizing secondary population data from national and international institutions and analyzing indicators of migration, internal displacement, age structure, and geographical distribution of the population.

The paper concludes that southern Libya has experienced a clear demographic imbalance as a result of the interplay of factors including armed conflict, underdevelopment, and irregular migration flows, leading to profound social, economic, and security consequences.

The study concludes with a set of recommendations that can contribute to supporting population planning and sustainable development policies.

Keywords: Demographic change, southern Libya, internal displacement, irregular migration, Fezzan.

مقدمة الدراسة: يعتبر التحول الديموغرافي من أهم المؤشرات و الأبعاد الدالة على عمق التحولات البنوية التي تمر بها المجتمعات، حيث يرتبط بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وقد شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات جذرية في بنيتها السياسية وفي مؤسساتها، تمثلت في انهيار نظام الدولة وتراجع سلطة القانون وتعاقد حدة الصراع المسلح، وهوما ألقى بظلاله المباشرة على البنية السكانية للبلاد، من حيث التوزيع الجغرافي للسكان وأنماط الهجرة الداخلية والخارجية، إضافة إلى التغيرات في التركيبة الديموغرافية للمجتمع.

ويكتسب الجنوب الليبي، أهمية خاصة نظراً لموقعه الجغرافي الاستراتيجي واتساع حدوده المفتوحة مع عدد من دول الجوار الإفريقي، فضلاً عن ضعف الحضور الأمني في السياسات التنموية الوطنية. وقد أدى هذا الوضع إلى جعل الجنوب الليبي مسرحاً لتحولات ديموغرافية معقدة، تمثلت في النزوح الداخلي نحو الشمال، وتراجع الاستقرار السكاني، وازدياد موجات المهاجرين غير الشرعيين، وتغير نمط التوزيع السكاني والتركيب الاجتماعي .

كما ساهمت العوامل الاقتصادية، مثل ضعف فرص العمل وتدني الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه، الكهرباء و الوقود وكافة الخدمات الأساسية)، في سرعة و زيادة الهجرات الداخلية والخارجية، ما سبب في اختلال التوازن الديموغرافي بين الأقاليم الليبية ، وعلى الرغم من خطورة هذه التحولات، لا تجد دراسات أكاديمية متخصصة تناولت أو حاولت علاج التغير الديموغرافي في الجنوب الليبي خلال الفترة 2011-2025 ، التي تربط بين المتغيرات السكانية والسياقين السياسي والأمني. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل علمي للتغير الديموغرافي في الجنوب الليبي خلال الفترة (2011-2025)، من خلال رصد مظاهره، وتحليل أسبابه، وتفسير آثاره المختلفة، بما يساهم في بناء قاعدة معرفية يمكن الاستفادة منها في صياغة السياسات العامة والتخطيط التنموي المستقبلي .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في عدم فهم وتقدير طبيعة التغيرات الديموغرافية التي شهدتها الجنوب الليبي منذ عام 2011 وحتى 2025، في ظل تداخل عوامل النزاع الداخلي المسلح، والهجرة غير الشرعية، ، والتهجير الخدمي والتنموي للجنوب الليبي .

وتتجلى مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي

ما أسباب وما طبيعة التغير الديموغرافي الذي يشهده الجنوب الليبي خلال الفترة (2011-2025)؟

وما العوامل المؤثرة فيه؟ وما انعكاساته على البنية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للمنطقة؟



تتفرع من التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية و هي كما يلي:

- 1 - ما طبيعة التغير الديمغرافي في الجنوب الليبي في هذه الفترة؟
- 2 - ما أسباب التغير الديمغرافي للجنوب الليبي في هذه الفترة؟
- 3 - ما الآثار المترتبة على التغير الديمغرافي في الجنوب الليبي في هذه الفترة؟

فرضية الدراسة:

تنتقل الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن التدهور الأمني وغياب الاستقرار في الجنوب الليبي كانا عاملين حاسمين في التغير الديموغرافي، ولا سيما من خلال ملاحظة تنامي الهجرة غير الشرعية ، والنزوح الداخلي، والتراجع في مستويات الاستقرار السكاني وإعادة توزيع السكان داخل الدولة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، ومن السياق الزمني والمكاني الذي تركز عليه، إذ تمثل التغيرات الديموغرافية في الجنوب الليبي خلال الفترة (2011-2025) أحد أكثر القضايا تعقيداً وحساسية في المشهد الليبي الراهن. ويمكن إبراز أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

الأهمية العلمية :

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية العربية عامة و الليبية خاصة في مجال الدراسات الديموغرافية، لا سيما تلك المتعلقة بالمناطق الهامشية والصحراوية التي لم تحظَ باهتمام بحثي كافٍ كما توفر الدراسة قاعدة معرفية يمكن أن تستفيد منها الجهات الحكومية وصنّاع القرار في إعداد السياسات السكانية والتنمية الموجهة للجنوب الليبي. إضافة الى أنها تسهم في فهم أعمق لآثار الهجرة غير النظامية والنزوح الداخلي، بما يعزز وضع سياسات أمنية وتنموية أكثر توازناً.

الأهمية المجتمعية

- تسلط الضوء على معاناة سكان الجنوب المحليين الناتجة عن التغيرات السكانية المتسارعة.
- تعزز الوعي المجتمعي بخطورة الاختلال الديموغرافي على النسيج الاجتماعي والاستقرار المحلي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل التغير الديموغرافي في الجنوب الليبي خلال الفترة (2011-2025)، وتحديد العوامل المحركة له، وتقييم آثاره على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

منهجية الدراسة:

للتمكن الدراسة من التحقق من صحة فرضيتها من عدمها، ولتحقيق أهداف الدراسة استوجب ذلك الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، نظراً لطبيعة الموضوع الذي يتطلب وصف الظاهرة الديموغرافية كما هي قائمة، ثم تحليل أسبابها وتداعياتها، وتتبع تطور التغيرات الديموغرافية في الجنوب الليبي منذ عام 2011 وحتى عام 2025. ولم تعتمد الدراسة على أي تحليل إحصائي كمي أو نماذج رقمية، بل على التحليل النوعي المقارن والتفسيري

حدود الدراسة:

الحدود المكانية :

يتمثل المجال المكاني للدراسة في الجنوب الليبي (إقليم فزان)، بما يشمل من مدن ومناطق رئيسة مثل سبها، مرزق، غات، أوباري، الكفرة، والمناطق المحيطة بها.

الحدود الزمانية:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2011 – 2025 ، و هي مرحلة مفصلية في تاريخ ليبيا حيث شهدت تغيرات سياسية وأمنية أثرت على العامل الديمغرافي في ليبيا بشكل عام و الجنوب الليبي بشكل خاص .

الدراسات السابقة:

تعرض هذه الدراسة لأهم الأعمال البحثية والدراسات التي تناولت التغيرات الديموغرافية في ليبيا أو بعض أقاليمها، مع بيان أوجه الاستفادة منها :

دراسة (المرغني، 2018) تناولت التحولات السكانية في ليبيا بعد عام 2011، مع التركيز على النزوح الداخلي، وخلصت إلى أن الصراع المسلح كان العامل الأكثر تأثيراً في إعادة توزيع السكان، خاصة من المناطق الطرفية نحو المدن الساحلية. اما وجه الاستفادة من هذه الدراسة فهي تبرز العلاقة بين الصراع والتغير الديموغرافي، ويمثل وجه الاختلاف منها في أنها لم تركز الدراسة على الجنوب الليبي بشكل معمق دراسة (بن حليم، 2020) ناقشت الهجرة غير النظامية عبر الجنوب الليبي وأثرها على الأمن المجتمعي، مشيرة الى ضعف سيطرة الدولة على الحدود الجنوبية، ويمثل وجه الاستفادة من هذه الدراسة في



تحليل دور الهجرة غير النظامية - وجه الاختلاف . :اقتصرت على البعد الأمني دون التحليل الديموغرافي الشامل.

دراسة (اليعساوي، 2022) تناولت التفاوت التنموي بين الأقاليم الليبية وانعكاسه على الهجرة الداخلية. وقد مثل وجه الاستفادة في هذه الدراسة الربط بين التنمية والتغير السكاني، اما وجه الاختلاف فإنها لم تتناول الفترة الزمنية الممتدة حتى عام 2025. تتميز هذه الدراسة عن غيرها بأنها. تغطي فترة زمنية ممتدة من 2011 - 2025 وتركز بشكل مباشر على الجنوب الليبي كوحدة تحليل مستقلة . كما تعتمد مقارنة شمولية تجمع بين الأبعاد الديموغرافية، الأمنية، والاقتصادية والاجتماعية . وتسعى إلى سد فجوة معرفية واضحة في الدراسات الليبية المعاصرة

أخو الأول : أسباب هجرة سكان الجنوب الليبي المحليين إلى الشمال

شهد الجنوب الليبي منذ 2011 تغيرات جذرية في أنماط الاستقرار السكاني، حيث تراجعت معدلات الاستقرار الدائم، وبرزت حركة سكانية متزايدة بين القرى والمدن والحدود الداخلية. ويعود ذلك إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة، وضعف الخدمات، وانعدام فرص العمل.

إن هذا التحول لم يكن مجرد تنقل جغرافي، بل يمثل تغيراً ثقافياً واجتماعياً في طريقة حياة السكان. فقد أصبحت قرارات الإقامة مرتبطة بالفرص المتاحة والأمن، وليس بالارتباط التاريخي بالمكان أو التقاليد العائلية. نتيجة ذلك، ظهرت أنماط اجتماعية مؤقتة، حيث يعتمد السكان على الدعم المتبادل المؤقت بين الأسر والجماعات الصغيرة، بدلاً من شبكة الدعم التقليدية المتينة (غدنز، 2005، ص 78). وللهجرة العكسية من الجنوب إلى الشمال العديد من الأسباب منها ضعف الخدمات بشكل عام والخدمات الصحية بشكل خاص و عدم استتباب الأمن والحروب والنزاعات الداخلية ، و تضخم الهجرة غير الشرعية و مضايقة المهاجرين غير الشرعيين للسكان المحليين ، و سنحاول توضيح ذلك بشيء من التفصيل :-

ضعف الخدمات الصحية كسبب من الأسباب

- ضعف الخدمات الصحية كسبب في هجرة السكان المحليين : يعاني قطاع الصحة في ليبيا بشكل عام و الجنوب بشكل أكبر من حالة شلل شبة كاملة مما جعل الحصول على الرعاية الطبية الأساسية دافعاً أساسياً للنزوح إلى الشمال ، وتمثل هذا الانهيار كالتالي:

- الاستنزاف الحاد للكوادر الطبية و الطبية المساعدة " نزوح الكفاءات " ، حيث يرفض الكثير من الأطباء و الممرضين و الفنيين العمل في مناطق الجنوب بسبب تردي الأوضاع المعيشية والأمنية و نقص الحوافز المادية ، الأمر الذي سبب في عجز في كافة التخصصات و خاصة التخدير والجراحة و كل ما يخص أمراض القلب .

وكان للحكومة العديد من المحاولات لتقديم بعض الحلول الطارئة ، فأرسلت مجموعة من الأطباء للتدريب في الأردن ، و جلبت الأطباء من بعض الدول مثل الفلبين و بنغلاديش ، و لكن بسبب الأوضاع الأمنية والمعيشية لم يستقر هؤلاء الأطباء في الجنوب الليبي (كردمين، 2023، ص 593).

- انهيار البنية التحتية المتهالكة أصلاً لكافة المستوصفات والمراكز الطبية في الجنوب، فهناك الكثير من المرافق الطبية معطلة ، و تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن نسبة كبيرة من المستوصفات والمراكز الصحية في الجنوب الليبي تعاني من نقص التجهيزات الأساسية و تهاك البنية التحتية

- كذلك أزمة الأدوية ، تعاني ليبيا عامة و الجنوب الليبي من أزمة حادة في توفر الأدوية رغم أن اتفاق الدولة الليبية يزيد عن 7.9 مليون دينار ليبي على قطاع الصحة في سنة 2025 م، غير أن نصيب الجنوب خاصة من الأدوية المتعلقة بالأورام والكلية يشهد تناقصاً مستمراً، مما يدفع المرضى للحصول على هذه الأدوية بالتوجه إلى السوق السوداء أو التوجه إلى شمال البلاد أو السفر إلى تونس و مصر . (الشاهد الليبية ، 6 ديسمبر 2025)

- تأخر المرتبات المتعلقة بقطاع الصحة بسبب البيروقراطية ، و الصراعات السياسية التي غالباً ما تعيق وصول الخدمات إلى مستوصفات الجنوب .

- نقص السيولة بل انعدامها في بعض الأحيان ، إن عدم حصول العاملين بهذا القطاع على السيولة ساهم وبشكل كبير في تفاقم هذه الأزمة .

- النزاعات الاجتماعية " هجرة المرضى " النزوح من أجل العلاج نحو مدن الشمال مثل العاصمة طرابلس و بنغازي و مصراته، من أجل البقاء على قيد الحياة و خاصة مرضى الأورام و الكلية و بعض الأمراض الأخرى ، حيث هاجرت الكثير من الأسر المحلية بسبب إصابة أحد أفرادها بهذه الأمراض التي لا يمكن علاجها في الجنوب إلى مدن الشمال لتلقي العلا " (منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، 2023، ص ص 27-29).



الهجرة بسبب انعدام الأمن:

يعد عدم استتباب الأمن في الجنوب الليبي من المسببات الأساسية لعملية الهجرة الداخلية باتجاه مدن الشمال ، حيث سببت النزاعات والأزمات المتلاحقة في تحول الجنوب الليبي إلى بيئة طاردة للسكان المحليين .

كذلك تصاعد الصراعات المسلحة ، حيث أن الصراعات المسلحة لم تتوقف في الجنوب الليبي تقريباً حتى هذه الساعة ، و التي اختلفت من صراعات لأسباب سياسية وأخرى قبلية و غيرها لغرض السيطرة، و التي وصلت إلى حروب عائلية و أسرية بسبب غياب الدولة، و هذا ما سبب في هجرة الكثير من السكان المحليين .

كذلك انتشار الجريمة المنظمة والتهريب ، والذي كان سببه غياب السيطرة الأمنية الكاملة ، مما ساعد على انتشار و توسع شبكات التهريب المحلية و الدولية ، التي تعمل في مجال تهريب البشر و السلاح و المخدرات و الوقود و المواد الغذائية و غيرها ، والتي كانت تستعمل العنف للسيطرة مما دفع بعض السكان المحليين إلى الهجرة طلباً للأمان والاستقرار .

أيضاً تدفق الهجرة الغير شرعية بشكل كبير سبب في نشوب نزاعات بين السكان المحليين و المهاجرين، والذي أثر بدوره على النسيج الاجتماعي و الأمني في الجنوب الليبي ، الأمر الذي أخل بالاستقرار في المنطقة .

وكان من بين المهاجرين غير الشرعيين مجموعات إرهابية تسللت إلى الجنوب ، وقد حذر منها مجلس الأمن القومي الليبي في سبتمبر 2025 ، أيضاً انتشار الجريمة المنظمة واستغلالهم للمهاجرين ، كل ذلك سبب في مضايقة السكان المحليين و جعلهم يفكرون في الهجرة إلى الشمال .

المحور الثاني : دور الهجرة غير الشرعية في مضايقة السكان المحليين :

أصبح الجنوب الليبي ممراً رئيسياً للهجرة غير النظامية القادمة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، مستفيداً من ضعف الرقابة الحدودية وتوسع المساحات الصحراوية ، هذه التدفقات البشرية أدخلت عناصر سكانية غير مستقرة وغير خاضعة لآليات التخطيط المحلي، مما أثر على التركيب الديموغرافي وخلق ضغطاً على الموارد والخدمات المحلية ، كما أن لها العديد من الآثار و الانعكاسات على جميع الأصعدة في الجنوب الليبي ، منها الأمنية و الصحية و الاجتماعية و الاقتصادية :

أولاً : الآثار الاجتماعية المترتبة على الهجرة غير الشرعية :

للهجرة غير الشرعية مجموعة من الآثار الاجتماعية منها ظهور الأحياء العشوائية التي تندر فيها الخدمات الأساسية ، و تندهور فيها الصحة و تسبب في التلوث البيئي مما يساعد في انتشار الأمراض ، كما تزداد نسبة المواليد الشرعيين وغير الشرعيين ، و تنتشر العديد من العادات الغريبة و الغير مألوفة الدخيلة على السكان المحليين ، كذلك دخول ثقافات جديدة على السكان المحليين ، و انتشار ظاهرة الشعوذة و التسول و البطالة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص. 133) كما أسفرت الهجرة غير الشرعية عن توترات اجتماعية بين السكان المحليين والمهاجرين، وظهر تحديات تتعلق بالهوية والانتماء، ما أدى إلى إضعاف التماسك الاجتماعي التقليدي وزيادة حدة المنافسة على الموارد المحدودة .

أدى التغير الديموغرافي في الجنوب الليبي إلى ضعف النسيج الاجتماعي والتضامن المجتمعي، حيث أصبح السكان أقل قدرة على مواجهة الصدمات اليومية والنزاعات المحلية . كل ذلك يشكل خطراً يهدد حياة السكان واستقرار المنطقة والبلاد بشكل كامل ويُعد ذلك من الظواهر التي قد تؤثر سلباً في النسيج الاجتماعي، إذ يسهم في انتشار بعض السلوكيات والممارسات المخالفة للقيم والأعراف الاجتماعية، التي قد تنعكس على تماسك المجتمع واستقراره.

ثانياً : الآثار الأمنية التي تسببها الهجرة غير الشرعية:

من الأسباب التي تقلق الدول و حكوماتها من الهجرة غير الشرعية هو الهاجس الأمني، لأن هذه الهجرة تزيد من معدلات الجريمة لما يعانيه المهاجرون من ظروف وحاجة تجبرهم لسلك أي طريق للحصول على حاجاتهم من الغذاء و الملابس و السكن ومصاريف البقاء أو الهجرة إلى أوروبا، وهذا ما يجبرهم على القيام بأعمال غير مشروعة كالسرقة والنصب والاحتيال والخطف والمتاجرة بالممنوعات وتزوير العملات والانخراط في شبكات الدعارة و التهريب و الإتجار بالبشر(عبدالله، 2017، ص88) كما للهجرة غير الشرعية دور في إدخال وإخراج الأسلحة و الذخائر للمنطقة التي بدورها تسبب في زعزعة الأمن و السلم و تخل باستقرار المنطقة و الدولة ، كما أنها تساهم في إدخال الإرهابيين أفراداً وجماعات والذين بدورهم ينشرون أفكاراً متطرفة و يتسببون في زعزعة الاستقرار، الذي يسبب في نزوح السكان (أبو زيد ، 2019 ، ص74) .

ثالثاً : الآثار الصحية التي تسببها الهجرة غير الشرعية :

تشكل الهجرة غير الشرعية عبئاً كبيراً على قطاع الصحة في الدولة بشكل عام و الجنوب الليبي بشكل خاص ، الأمر الذي يزيد من معاناة المستوصفات و المراكز الصحية في الجنوب ، و يسبب في مضايقة



وعدم حصول السكان المحليين على الخدمات الصحية ، و التي هي محدودة أصلاً و لا تكفي حتى حاجات السكان المحليين، لما يحمله المهاجرون من الأمراض الناتجة عن غياب الرعاية الصحية في بلدانهم و عدم حصولهم حتى على التطعيمات و الأمصال الأولية ، كذلك أثبت حملهم لأمراض أخرى خطيرة معدية كالإيدز و التهاب الكبد والملاريا وغيرها من الأمراض السارية و الفتاكة ، و هذا يسبب قلقاً كبيراً للسكان المحليين (الحاج، 2020، ص، 57) .

رابعاً : الآثار الاقتصادية للمهاجرين على المنطقة :

كذلك يكبد المهاجرون البلاد والمنطقة أعباء اقتصادية إضافية باهضة، تتمثل في إيوائهم و إطعامهم و علاجهم، و مضايقة السكان المحليين في أعمالهم و خاصة الحرفية حيث يمتن بعض المهاجرين الحرف و ليحصلوا على العمل يقومون بتنزيل السعر و هذا يضايق أصحاب المهن من السكان ، كذلك يستنزفون البضائع و الوقود باستهلاكه و تهريبه والذي هو في الأصل قليل في المناطق الجنوبية ، كل ذلك يسبب شحاً في العمل و الخدمات و المواد الأساسية ، مما يجعل من الجنوب بيئة طاردة للسكان المحليين (الموسوي، 2018، ص. 102-118) .

هذه من أبرز الأسباب التي دفعت السكان المحليين للهجرة إلى الشمال لتوفر هذه المواد و الخدمات و الرعاية الصحية بعيداً عن مضايقة المهاجرين غير الشرعيين.

الهجرة غير الشرعية ليست مجرد حركة بشرية، بل ظاهرة تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتحتاج إلى سياسات متكاملة لإدارة التدفقات، وتوفير فرص اقتصادية متوازنة للجميع

أسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا : المحور الثالث :

تُعدّ ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين من مختلف الدول الأفريقية نحو ليبيا، وتتعدد أسباب هذه الهجرة:

عوامل دفع :

1- عدم الاستقرار السياسي والأمني: تعاني العديد من دول المنشأ في أفريقيا والشرق الأوسط من صراعات مسلحة، ونزاعات أهلية، وانتشار الإرهاب، مما يدفع الأفراد للبحث عن ملاذ آمن.

2- الفقر والبطالة: ارتفاع معدلات البطالة والفقر في بلدانهم الأصلية، ونقص الفرص الاقتصادية، يُشكّلان دافعاً قوياً للهجرة.

3- الظروف المناخية القاسية: تدهور الأوضاع البيئية، مثل التصحر والجفاف، يؤثر على سبل العيش، خاصةً في مناطق الساحل الأفريقي (بن دية & بلحسن ، 2011-2012، 49).

4 - عوامل جذب:

أ - الموقع الجغرافي لليبيا: تقع ليبيا على شاطئ البحر الأبيض المتوسط مباشرةً قبالة أوروبا، مما يجعلها أقصر طريق بحري للمهاجرين.

ب - سهولة الدخول: الحدود الليبية الشاسعة والصحراوية تُسهّل عمليات التسلل إلى داخل البلاد.

ج - ضعف السلطة المركزية: بعد عام 2011، أصبحت ليبيا تعاني من انقسام سياسي وصراع على السلطة، مما أدى إلى غياب السيطرة الفعّالة على الحدود والمنافذ البحرية. " المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية ، فرع بنغازي ، 2025/11/07"

الخلاصة :

خلصت الدراسة إلى أن التغير الديموغرافي الذي شهده الجنوب الليبي خلال الفترة (2011-2025) لم يكن مجرد تحول سكاني طبيعي، وإنما جاء نتيجة تفاعل مجموعة معقدة من العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت مرحلة ما بعد عام 2011، فقد أدى تراجع مؤسسات الدولة، وضعف السيطرة الأمنية على الحدود، وتصاعد النزاعات المسلحة، إلى إعادة تشكيل الخريطة السكانية في الجنوب الليبي، سواء من خلال تزايد الهجرة الداخلية باتجاه مدن الشمال، أو تنامي تدفقات الهجرة غير النظامية عبر الحدود الجنوبية، وما صاحب ذلك من تغيرات في التوزيع السكاني والتركيب الاجتماعي .

كما بينت الدراسة أن التدهور في مستوى الخدمات الأساسية، ولا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية، و باقي الخدمات الأخرى كل ذلك أسهم بصورة مباشرة في تعزيز العوامل الطاردة للسكان المحليين، الأمر الذي أفضى إلى تراجع معدلات الاستقرار السكاني، وظهور اختلالات ديموغرافية انعكست على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المنطقة .

وتؤكد الدراسة أن الظاهرة الديموغرافية في الجنوب الليبي لا يمكن تفسيرها من منظور سكاني بحت، وإنما ينبغي النظر إليها بوصفها نتاجاً للتفاعل بين البيئة الأمنية والسياسات التنموية وأداء المؤسسات العامة، ومن ثم فإن معالجة الاختلالات الديموغرافية تستلزم تبني خطة شاملة تعالج جذور المشكلة، وترتبط بين الأمن والتنمية والحوكمة الرشيدة، بما يضمن إعادة بناء الاستقرار السكاني وتعزيز التنمية المكانية المتوازنة في الجنوب الليبي .



نتائج الدراسة

- أظهرت الدراسة أن الجنوب الليبي شهد تغيرات ديموغرافية ملحوظة خلال الفترة (2011-2025)، تمثلت في تراجع الاستقرار السكاني، واتساع نطاق الهجرة الداخلية، وإعادة توزيع السكان بين الجنوب والشمال .
- تبين أن التدهور الأمني وضعف مؤسسات الدولة بعد عام 2011 شكلا العامل الأكثر تأثيراً في التغير الديموغرافي، من خلال زيادة النزوح الداخلي، واتساع أنشطة الجريمة المنظمة، وضعف السيطرة على الحدود الجنوبية .
- أثبتت الدراسة أن الهجرة غير النظامية أصبحت أحد أهم المتغيرات المؤثرة في المشهد الديموغرافي للجنوب الليبي، لما ترتب عليها من ضغوط متزايدة على الخدمات العامة والموارد المحلية، وانعكاسات اجتماعية وأمنية واقتصادية متعددة .
- كشفت الدراسة أن تدهور الخدمات الصحية والتعليمية، وضعف البنية التحتية، ومحدودية فرص العمل، أسهمت في تعزيز الهجرة الداخلية للسكان المحليين نحو مدن الشمال .
- أكدت الدراسة أن استمرار الاختلالات الأمنية والتنمية سيؤدي إلى تعميق الاختلالات الديموغرافية مستقبلاً، بما قد ينعكس سلباً على الاستقرار الوطني والأمن الحدودي .
- وخلصت الدراسة بأن فرضيتها قد تحققت بدرجة كبيرة، حيث تبين أن التدهور الأمني وغياب الاستقرار كانا من أهم العوامل المحركة للتغير الديموغرافي في الجنوب الليبي، إلا أن تأثيرهما ارتبط أيضاً بعوامل اقتصادية وخدمية وتنموية أسهمت مجتمعة في تشكيل هذه التحولات .

توصيات الدراسة

- إعداد استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الاختلالات الديموغرافية في الجنوب الليبي، تركز على التكامل بين السياسات الأمنية والتنمية والسكانية .
- تعزيز الأمن والاستقرار في المناطق الجنوبية من خلال دعم المؤسسات الأمنية والعسكرية، وإحكام الرقابة على الحدود، ومكافحة شبكات تهريب البشر والجريمة المنظمة .
- تبني برامج تنمية متكاملة تستهدف تحسين الخدمات الأساسية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية، بما يساهم في الحد من الهجرة الداخلية .

- وضع سياسة وطنية لإدارة الهجرة غير النظامية، تجمع بين ضبط الحدود، واحترام الالتزامات الإنسانية، والتعاون مع دول الجوار والمنظمات الدولية لمعالجة أسباب الهجرة من منطلق تنموي وأمني .
 - دعم التنمية الاقتصادية في الجنوب الليبي من خلال تشجيع الاستثمار، وتوفير فرص العمل، وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز استقرار السكان المحليين .
 - إنشاء قاعدة بيانات وطنية محدثة حول التعداد السكاني و المؤشرات الديموغرافية والهجرة الداخلية والهجرة غير النظامية، لدعم التخطيط وصنع القرار .
 - تعزيز دور الجامعات ومراكز البحوث الليبية في دراسة التحولات الديموغرافية، وإجراء دراسات ميدانية دورية لرصد اتجاهاتها وآثارها .
 - إدماج البعد الديموغرافي في السياسات العامة وخطط التنمية الوطنية، باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق الأمن المجتمعي والتنمية المستدامة .
- قائمة المراجع :
- الحاج، سامي. (2020). الهجرة غير الشرعية وأثرها على الصحة العامة في الدول العربية. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، ص 57).
 - الموسوي، خالد. (2018). الهجرة غير الشرعية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي على المجتمعات المستقبلية في الوطن العربي. بيروت، لبنان: دار الفكر العربي، ص 102 .
 - عبد الله، مُحمَّد. (2017). الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الاجتماعي في الوطن العربي. عمان، الأردن: دار النهضة العربية، ص 88 .
 - غدنز، أنثوني، (ترجمة: ف الصياغ، مترجم). (2005)، علم الاجتماع، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ص 78 .
 - غدنز، أ. 2005. (علم الاجتماع) (ف. الصياغ، مترجم). المنظمة العربية للترجمة.
 - كردمين، م س ع (يونيو 2023). الجمعية الليبية للعلوم التربوية الإنسانية. العدد السابع الجزء الثاني، ليبيا، ص 593 .

<https://alasala.alandalus->

libya.org.ly/ojs/index.php/aj/article/view/284/271

- فوزي، مُحمَّد (6 ديسمبر 2025) ليبيا تنفق 7.9 مليار دينار على الصحة في 2025 ، لماذا تستمر معانات المرضى ؟ ، صحيفة الشاهد .



<https://lywitness.com/102296/>

منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. (2025). 9 - رصد النظام الصحي في ليبيا: دليل شامل للمؤشرات الصحية الوطنية. القاهرة، مصر: منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، ص. 45

<https://iris.who.int/server/api/core/bitstreams/840b3542-99bb-4faf-8bca-a45493bc8ebd/content>

– أ سباب الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا. (07 / 11 / 2025) ، المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية ، فرع بنغازي.

<https://lcass.gov.ly/articles/blog/post-1153/>

عبد الودود بن دية، و عبدالرؤوف بلحسن، الجزائر المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الأفريقي، رسالة ماجستير (منشورة) جامعة 08 ماي 1945 قلمة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسة ، سنة 2011 – 2012 ، ص 49 "
مُحَمَّد المُنَجِّد أبوزيد ، / 2019 ، الهجرة غير الشرعية و اثرها على الأمن القومي الليبي ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، ص 75 .